



تحسين الرقابة في مجال إدارة المساعدة التنموية

يتوفر رابط مباشر بين تحسين الحوكمة وتقليص الفساد الذي يُعتبر بدوره جهداً أساسياً لزيادة الأرباح الاقتصادية. والأمر واضح في الديمقراطيات الناشئة والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية بشكل خاص. يعتبر معهد البنك الدولي إنه بإمكان البلدان التي تحارب الفساد وتدعم سيادة القانون أن تتوقع، بصورة متوسطة، ارتفاع الدخل الفردي بأربعة أضعاف على المدى الطويل.¹

تشكل المعاهدات والمعايير الدولية والاتفاقيات إطار عمل من أجل مكافحة الفساد على المستوى العالمي. ولكن لكي تثبت فعاليتها على المستوى الوطني، فمن الضروري إشراك البرلمانيين وضمان التزامهم المستمر. والأمر يسري أيضاً على استخدام الأموال العامة وممارسة الرقابة على البرامج والمشاريع التي تمّولها الجهات المانحة، نظراً إلى أن كلاً من المانح والمستفيد يحصلان على منفعة منتقصة متى أسيء استخدام الأموال المُخصّصة للمساعدات.

تهيب المنظمة العالمية للبرلمانيين ضدّ الفساد بالبرلمانيين ممارسة دورهم الرقابي على البرامج والمشاريع التي تمّولها الجهات المانحة. فمتى انخرط البرلمانيون مع الوكالات المانحة وفي عملية التمويل، ينجحون في تعزيز الاستخدام الفعّال للمساعدات والقروض التي تقدّمها الجهات المانحة ويحولون دون أي استخدام مخادع لهذه الأموال.

وتسهيلاً لهذه المشاركة فقد طورت كل من المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد والشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مبادئ توجيهية لتعزيز الرقابة عن طريق تعاون البرلمانيين والمانحين لتأمين التوجيه السليم للبرلمانيين حول دورهم في مكافحة الفساد في مجال المساعدات الدولية.

1. Six Questions on the Cost of Corruption with World Bank Institute and Global Governance Director Daniel Kaufman. <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20190295~menuPK:34457~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html>
 2. Corruption and development. http://www.actagainstcorruption.org/documents/actagainstcorruption/print/materials2013/corr13_fs_DEVELOPMENT_EN_HIRES.pdf
 3. Integrity Vice Presidency FY13 ANNUAL UPDATE. http://siteresources.worldbank.org/INTDOII/Resources/588889-1381352_645465/INT_Annual_Update_FY13_WEB.pdf
 4. Chaudhry, Zubair. The Economic Cost of Corruption. The Express Tribune. <http://tribune.com.pk/story/652319/the-economic-cost-of-corruption/>
- يُعد الفساد يطيح بالتنمية الاقتصادية
- يجد المسؤولون المنتخبون أنفسهم وجهاً لوجه مع الفساد وتبعاته السياسية والاقتصادية المدمرة. وتفترض الأمم المتحدة أن مبلغ ترليون دولار يُدفع سنوياً على شكل رشوى، في حين يتم الاستحواذ على مبلغ 2,6 ترليون دولار سنوياً من خلال الفساد - وهو مبلغ يبلغ أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.²
- وفي حين يتوقّر اتفاق عام مفاده أنه يُصعب قياس الأثر الدقيق للفساد، تثبت أمثلة ومؤشرات متعدّدة حجم الفساد المالي:
- يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفساد يسلب أكثر من 10 مرّات قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية سنوياً. ففي العام 2010 وحده، فاقت الأرقام المقدّرة ترليون دولار.
 - يكشف التقرير الصادر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة المؤسسية في العام 2013 أن شركة ما كانت مستعدّة لدفع حوالي 6,5 مليون دولار على شكل رشوى لكي تضمن أن العقد الذي قدّمت مناقصة بشأنه سيرسي عليها.³
 - في باكستان، يُقدّر أن 12 مليار روبي تُفقد يومياً بسبب الفساد.⁴
 - يعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي أن الفساد يزيد من كلفة القيام بالأعمال بصورة متوسطة تبلغ حوالي 10%.⁵

عندما يبذّر الفساد المال، غالباً ما تواجه التنمية العراقيل وتتأثر سلباً قدرة الحكومة على دعم المواطنين الأكثر فقراً وضعفاً. ومتى أصبح هذا الفساد مستشرياً، تتآكل مصداقية المؤسسات التي تستند إليها الديمقراطية والحوكمة الجيدة.

يعتبر العديد من البلدان النامية أن أموال المانحين هي جزء هام من ميزانية التنمية الخاصة بها ولا بدّ لها بالتالي أن تحظى بتركيز الأشخاص المعنيين بتحسين الرقابة. ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجهات المانحة أصبحت تشدّد بشكل متزايد على ضرورة أن تمارس البلدان المستفيدة رقابة صارمة على الأموال الممنوحة إليها.

موقف الجهات المانحة الدولية من مكافحة الفساد

في مثل واضح عن عدم تسامح الجهات المانحة مع الفساد، أدلى رئيس البنك الدولي جيم جونج كيم مؤخراً بالتصريح التالي: "أريد أن يكون الأمر واضحاً للغاية، فمجموعة البنك الدولي تعتمد سياسة عدم التسامح أبداً مع الفساد".⁶

طلبت مجموعات من المجتمع المدني بتخصيص المساعدات فقط للبلدان التي أثبتت قدرتها على إدارة هكذا مساعدات بشفافية. غير أن غالبية الدعم والمساعدة الماليين تُقدّم لبلدان نامية وبلدان تمرّ بمرحلة انتقالية أعربت عن نيتها إنشاء هكذا إطار مؤسسي.

وبدل أن تتجاهل الوكالات المانحة هذه التحديات المتعلقة بالممارسات الفضلى، استجابت لسوء استخدام الموارد من خلال إيقاف تمويل المنظمات غير الفعّالة أو تلك التي يُشتبه ببلوغها في أعمال فساد. وقد سحبت المنظمات التي تقدّم المساعدات أموالها كلياً في حالات فساد معينة. وكمثال على ذلك، علّقت

حكومات ألمانيا وإيرلندا والسويد دعمها للصندوق العالمي عندما برزت إدعاءات مفادها أن 34 مليون دولار قد فُقدت بسبب الاحتيال.⁷

الى جانب ذلك، في الحالات التي ظهرت فيها أدلة عن سوء التصرف، كما هي حال بنغلادش وزمبيا، فرض البنك الدولي حظراً على الشركة المسؤولة وفروعها لمدة 10 سنوات و3 سنوات على التوالي.⁸ ويؤدي هكذا تدبير الى فرض حظر على الأشخاص المتورطين بالاستخدام الفاسد للأموال التي تؤمنها الجهات المانحة ويكون بمثابة رادع للآخرين.

دعماً لجهود مكافحة الفساد، خصّص البنك الدولي خطأً هاتفياً وعنوان بريد الكتروني وتطبيقاً للنزاهة تسهّل الإبلاغ عن الاحتيال والفساد.⁹ وقد اعتمدت وكالات إقراض متعدّدة الأطراف اتفاقات حظر متقاطع من أجل تسهيل التعاون عند معاينة المسيئين. وبالتالي إذا ما فُرض حظرٌ على شركة ما ومنعت من ممارسة أنشطة من قبل إحدى وكالات الإقراض التي هي طرف في الإتفاق، تُمنع تلقائياً من ممارسة الأنشطة من قبل وكالات الإقراض الأخرى الطرف في الاتفاق. ويتوقّر هكذا اتفاق بين البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأميركية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية الإفريقي. ويساعد هكذا تعاون في التخفيف من الأثر الدولي للمنظّمات الفاسدة في مجال تمويل المانحين.

المعايير الدولية للشفافية في المساعدة

منذ الاجتماع الأول الرفيع المستوى حول فعالية المساعدة في العام 2002، أطلقت منظّمات متعاونة أنشطة تعاون فيما بينها من أجل تحسين طريقة إنفاق المستفيدين لأموال المعونة. وبالتالي، مهّد إعلان باريس في العام 2005 الطريق لتعاون متجدّد بين الجهات المانحة والمستفيدين شمل، من بين أمور أخرى، مقتضى المساءلة المتبادلة. بعد ذلك، قرّر برنامج عمل أكرا في العام 2008 إنشاء شراكات فعّالة وشاملة تضمّ كل الفاعلين في حقل التنمية،¹⁰ على الرغم من أن البرلمانين غائبون عن هذه القائمة.

وأخيراً، تعهّد مسار بوسان بتعزيز التزامات باريس وأكرا من خلال تأمين ملكيّة ديمقراطية في مجال التنمية والتعاون. واعترف أيضاً بأن الفساد هو آفة تمسّ بالتنمية على المستوى العالمي.¹¹ تتقاطع هذه المواقف مع معايير دولية أخرى، بما في ذلك:

1. ميثاق شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي والدليل المرتبط به حول شفافية مصادر الإيرادات

2. إطار قياس الأداء في مجال الإنفاق العام والمساءلة المالية الذي طوّره البنك الدولي وجهات مانحة ثنائية أخرى

3. المبادرة الدولية للشفافية في المعونة التي تساعد البلدان النامية في ضمان نفاذ أكبر الى المعلومات لتتمكّن من تتبّع دفع المعونات والأنشطة بشكل مناسب

لقد ساهمت التطوّرات المذكورة أعلاه في تحسين العلاقات بين الجهات المانحة والمستفيدين وفي التوصل الى اتفاقات تمويل أكثر شمولية مما كانت عليه في السابق.

5. World Economic Forum. 'Fighting Corruption Makes Good Business Sense'. http://www3.weforum.org/docs/WEF_PACI_Overview_2011.pdf

6. Integrity Vice Presidency FY13 ANNUAL UPDATE

7. Economist. Cleaning up. 17 February 201. http://www.economist.com/node/18176062?story_id=18176062&fsrc=rss

8. <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/04/17/world-bank-debars-snc-lavalin-inc-and-its-affiliates-for-ten-years>

9. Ibid.

10. OECD. The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action. <http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf>

11. Busan Fourth High Level Forum On Aid Effectiveness: Proceedings: <http://www.oecd.org/dac/effectiveness/Final%20file.pdf>

لقد أعدّ ورقة الموقف الدكتوراة ليسلي بورنز، مستشارة مجموعة العمل الدولية الخاصة بالرقابة البرلمانية بالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل العالمية.

للمزيد من المعلومات حول ورقة الموقف أو مجموعة العمل الخاصة بالرقابة البرلمانية الرجاء الاتصال بي: jeanpierre.chabot@gopacnetwork.org

فيما يلي قائمة بأعضاء مجموعة العمل العالمية:

الدكتور غافن وودز

رئيس فريق العمل العالمي للرقابة البرلمانية
نائب برلماني سابق، جنوب أفريقيا

سيزار ياوريجوي روبلز

نائب برلماني وسيناتور سابق، المكسيك

ولياس مادزهور

نائب برلماني، زهبابوي

د. دنيا عزيز

عضوة المجلس الوطني، باكستان

معالي برون ولفريت

نائب برلماني سابق، كندا

إيفا سونداري

نايبة برلمانية، إندونيسيا

عبد الرزاق الهجري

نائب برلماني، اليمن

ما الذي يستطيع البرلمانيون القيام به؟

يخضع البرلمانيون للمساءلة أمام ناخبهم وعليهم أن يحرصوا على أن توفر الحكومة للجمهور تفاصيل عن التمويل الذي تقدّمه الجهات المانحة. فالمشرّعون، بصفتهم ممثلين عن الشعب وقادة في حقل ممارسة الرقابة على الحكومة، يجب أن يقوموا بما يلي:

- السهر على أن تنفق الحكومة الأموال العامة تماشياً مع الأهداف المتفق عليها والمُعلن عنها وبأسلوب يتيح تجنّب الفساد وسوء استعمال أموال المانحين ويردعهما
- زيادة انخراطهم مع الوكالات المانحة
- تأييد إطار عمل تنظيمي شفاف وخاضع للمساءلة
- السعي الى نيل الدعم لتعزيز القدرات، بما في ذلك المطالبة بالحصول على موارد مناسبة.

كيف يمكن أن تقدّم المنظمة العالمية للبرلمانيين ضدّ الفساد المساعدة؟

1. يمكن أن تساعد الفروع الوطنية للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضدّ الفساد في تحسين الشفافية والمساءلة متى كانت الحكومات تدرس مشاريع أو إصلاحات تحظى بتمويل من الجهات المانحة. ويتيح اتباع "الخطوط التوجيهية لتعزيز الرقابة من خلال التعاون بين البرلمانيين والجهات المانحة" إطلاق هذه العملية. يمكنكم النفاذ الى هذه الخطوط التوجيهية من خلال الموقع التالي: <http://gopac/1hBxZZv>
2. يمكن أن تؤمّن الأمانة العالمية للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضدّ الفساد، من خلال فريق العمل العالمي للرقابة البرلمانية، أدوات إضافية ومعلومات قطرية وتوجيهاً من أجل تحسين القدرات في حقل الرقابة.



إنّ المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عبارة عن تحالف عالمي من البرلمانيين الذين يعملون معاً لمحاربة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، والحفاظ على سيادة القانون. إن المقرّ الرئيسي للمنظمة هو أوتاوا، كندا، ولدى المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد 53 فرعاً وطنياً في 6 قارات. تقوم المنظمة بدعم جهود أعضائها من خلال الأبحاث الأساسية، وبناء قدراتهم في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي، ودعم أقرانهم على المستوى الدولي.

GOPAC, Global Secretariat
904-255 Albert Street
Ottawa, Ontario, Canada K1P 6A9
Tel: +1-613-336-3164
Fax: +1-613-421-7061

twitter.com/GOPAC_Eng

facebook.com/gopacnetwork

gopacnetwork.org